

Distr.: General
3 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٤	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦	ثانيا - الميزانية
٧	ثالثا - الظروف الاقتصادية
٧	ألف - لمحة عامة
٨	باء - السياحة والبناء
٨	جيم - الخدمات المالية
١٠	دال - الزراعة وصيد الأسماك
١٠	هاء - الاتصالات والمرافق العامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الرابط التالي: www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml



١١	رابعاً - الظروف الاجتماعية .
١١	ألف - لمحة عامة
١١	باء - العمل والمهجرة
١٢	جيم - التعليم
١٣	دال - الصحة العامة
١٣	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٤	واو - حقوق الإنسان
١٥	خامساً - البيئة
١٦	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٧	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
١٧	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٧	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٨	ثامناً - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
		المرفق
٢١	خريطة جزر تركس وكايكوس

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون فريمان (منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من ٤٠ جزيرة وجزيرة شعاعية منخفضة على بُعد ١٤٥ كيلومترا شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و ٩٢٥ كيلومترا جنوب شرقي ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية. ست من هذه الجزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبروفيدنسبليس، وهي مركز الأعمال والسياحة وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

مساحة اليابسة: ٩٤٨,٢ كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٥٤ ٠٦٨ كيلومترا مربعا

السكان: ٣٩ ٧٨٨ نسمة (عام ٢٠١٧)، منهم نحو ٣٦ في المائة مواطنون أو "منتمون"؛ و ٦٤ في المائة مهاجرون أو "غير منتمين" قدموا من جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكندا والمملكة المتحدة وهايتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى (تعداد عام ٢٠١٢)

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٨ سنة (الرجال: ٧٧,١ سنة؛ والنساء: ٨٢,٧ سنة) (تقديرات عام ٢٠١٦)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: كوكبرن تاون

رئيسة حكومة الإقليم: شارلين كارترايت روبنسون (منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الشعبية الديمقراطية؛ الحزب الوطني التقدمي

الانتخابات: أجريت أحدث انتخابات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

الهيئة التشريعية: مجلس النواب

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٥ ٩٤١ دولارا (تقديرات عام ٢٠١٧)

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء

معدل البطالة: ٧ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٧)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

لمحة تاريخية موجزة: السكان الأوائل لهذه الجزر هم شعب تاينو الذي يتكلم لغة أراواكن. وفي عام ١٧٩٩، ضمتها بريطانيا بوصفها جزءا من جزر البهاما ثم جزءا من جامايكا. وعندما استقلت جامايكا في عام ١٩٦٢، أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة، ولكنها حافظت على روابط دستورية وثيقة بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما في عام ١٩٧٣، حل حاكم محل المنصب السابق وهو القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ١ - ينص مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس لعام ٢٠١١ الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على أن يكون للجزر حاكم يرأس حكومتها، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معيّنين ومن النائب العام، ومجلس وزراء، ووزراء يعيّنون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين والمعيّنين.
- ٢ - وينص دستور عام ٢٠١١ أيضا على إنشاء الجهاز القضائي والخدمة العامة وعدد من المؤسسات التي تكفل الحكم الرشيد، ومنها، على وجه الخصوص، اللجنة المعنية بالنزاهة ولجنة حقوق الإنسان ومكتب مراجع الحسابات العامة ومدير شؤون الادعاء العام. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما تنظّم أراضي التاج والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناء على مشورة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبعد موافقته، بصلاحيّة إصدار القوانين المتعلقة بحفظ السلام والنظام وإعمال الحكم الرشيد في الإقليم.
- ٣ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتولى الحاكم، الذي يعيّنه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية وبعض المسائل المتعلقة بالخدمة العامة.
- ٤ - وتضم الهيئة التشريعية، أي مجلس النواب، رئيس المجلس و ١٥ عضوا منتخبيا وأربعة أعضاء معيّنين والنائب العام. ويُنتخب عشرة أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون بناء على تصويت على نطاق الإقليم بأكمله.
- ٥ - وتتألف قوانين الإقليم أساسا من أنظمة سُنت محليا، إلى جانب بعض القوانين التي سُنت في المملكة المتحدة وتطبّق على الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتألف الجهاز القضائي من محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، مع حق اللجوء في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص. ويعيّن الحاكم قضاة الصلح وقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بناء على مشورة المجلس الأعلى للقضاء.
- ٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة الأخيرة اضطرابا سياسيا في جزر تركس وكايكوس. فقد كانت الجزر تدار على أساس نظام حكومي وزاري في إطار دستور عام ٢٠٠٦ الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة الإقليم المنتخبة والمملكة المتحدة، لكن في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، نُقذت المملكة المتحدة قانونا قضى بجملة أمور منها تعليق العمل مؤقتا بأجزاء من الدستور، مما أدى إلى حلّ الحكومة ومجلس النواب. وأوضحت المملكة المتحدة أن الدافع لذلك الإجراء كان تزايد الأدلة، التي كشفت عنها لجنة تحقيق أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٨، على وجود فساد منهجي في الحكومة والسلطة التشريعية وبين الموظفين العموميين في الإقليم (انظر أيضا الفرع رابعا - هاء أدناه).
- ٧ - وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عمل الحاكم، الذي حُوّلت إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس تشاوري ومنتدى استشاري. وكان أعضاءهما من أهل الجزر الذين عيّنهم الحاكم. وكان يشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" أو "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

٨ - وبالتزامن مع تعليق العمل في عام ٢٠٠٩ بأجزاء من دستور عام ٢٠٠٦، سُرح موظفون في القطاع العام بسبب التراجع الذي شهده الاقتصاد وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بغية إعادة الأمور إلى نصابها وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض السكان الذين اعتبروا حالات التسريح نتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.

٩ - وفي عام ٢٠١١، أقرت المملكة المتحدة دستوراً جديداً لجزر تركس وكايكوس، هو خامس دستور للإقليم منذ عام ١٩٦٢. وأضافت إليه مجموعة متنوعة من المبادرات والتدابير المتعلقة بالحكم الرشيد الرامية إلى كفالة إدارة المالية العامة إدارة سليمة.

١٠ - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عندما أُجريت انتخابات. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين ٨٤ في المائة، وفاز الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُقيمت الحكومة السابقة في عام ٢٠٠٩، بثمانية مقاعد، بينما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أدى روفوس يونغ، زعيم الحزب الوطني التقدمي، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء، وبذلك عاد العمل بمبدأ الحكومة المنتخبة في الإقليم.

١١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، لاحظت الجماعة الكاريبية ببالغ القلق أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب وأن طريق استعادة الديمقراطية الحقيقية لا يزال طويلاً، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ أعادت العمل بمبدأ الحكومة التمثيلية إلى الإقليم. وأوفدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وحسب ما جاء في وسائل الإعلام، تضمن التقرير الداخلي للبعثة عدداً من التوصيات من بينها إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، حصل رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية على معلومات مستجدة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدتها وأعربوا عن تأييدهم لإعادة الديمقراطية بشكل كامل إلى الإقليم وفقاً للشروط التي يحددها شعب الإقليم. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون يتطلعون إلى الحصول على رد حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنة لاستعراض الدستور مؤلفة من ثمانية أعضاء ضمت ممثلين عن حكومة الإقليم والمعارضة والجمهور وعُهد إليها بمهمة استعراض دستور عام ٢٠١١ وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن إجراء تغييرات في الدستور لمناقشتها والمصادقة عليها ثم إحالتها إلى وزارة الخارجية والكمونولث في المملكة المتحدة.

١٣ - وقدمت اللجنة في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام ٢٠١١، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين المكترس في دستور عام ٢٠٠٦، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من أهل جزر تركس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمان من يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح مرة أخرى، وحذف الإشارة إلى مكتب كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء على الاستقلال، قالت اللجنة إنه أمر تقرر المؤسسة السياسية ولا يقع ضمن اختصاصها.

١٤ - وناقش مجلس النواب التقرير النهائي وأقرّه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأحيلت توصيات اللجنة إلى حكومة المملكة المتحدة لكي تنظر فيها. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم تقبل حكومة المملكة المتحدة تلك التوصيات، عقب دراستها دراسة متأنية، بحجة أن الدستور الحالي أساسي لكفالة استمرار جزر تركس وكايكوس في تطبيق المعايير المعترف بها دوليا في مجالات الحكم الرشيد وسيادة القانون والإدارة المالية السليمة. ولكن ألغيت وظيفة كبير الموظفين الماليين (انظر الفقرة ١٣) في آذار/مارس ٢٠١٧.

١٥ - وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فازت الحركة الديمقراطية الشعبية بعشرة مقاعد من أصل ١٥ مقعدا في مجلس النواب، وهكذا أصبحت تحوز الأغلبية مجددا بعد انقطاع دام ١٣ عاما. وأصبحت زعيمة الحركة، شارلين كارتراي روينسون، أول امرأة تشغل منصب رئيس وزراء الإقليم في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٦ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شاركت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس في جلسة تقديم الأدلة الشفوية في التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة"، الذي أجرته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة. وأشارت رئيسة الوزراء إلى تعليق دستور الإقليم، وأضافت أنهم يتوقعون التباحث مع المملكة المتحدة بشأن المقترحات الدستورية المقدمة مؤخرا. وأشارت أيضا إلى ارتفاع تكاليف الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة؛ ومشاركة الأقاليم في اختيار الحكام؛ وقانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال؛ وشواغل إزاء فقدان التمويل بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ثانيا - الميزانية

١٧ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، حققت حكومة الإقليم فائضا تشغيليا مراجعا قدره ٦٣,٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ (مقابل ٥٩,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧)، مما يمثل تحسنا قيمته ٤,٠ ملايين دولار أو ٧ في المائة عن أداء السنة السابقة. وبالمقارنة مع الميزانية المنقحة التي نُقِّدَت بعد مرور إعصاري إيرما وماريا في عام ٢٠١٧، كان الأداء أفضل بنسبة ٤٠ في المائة عن المبلغ المتوقع وقدره ٤٥,٢ مليون دولار. ويُحسب الفائض قبل خصم النفقات الرأسمالية البالغة ١٦,١ مليون دولار (٢٣,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧) ودفعت تسديد الدَّين البالغة ١٢,٦ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ (مقابل ١١,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧). وتضمن الأداء الفعلي لدورة ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إيرادات متكررة قدرها ٢٦١,٤ مليون دولار (مقابل ٢٦٣,٠ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧). وكان الانخفاض الطفيف في أداء الإيرادات المتكررة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مرتبطا بإغلاق القطاع السياحي عقب الإعصارين اللذين ضربا الإقليم في الربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

١٨ - وبلغ مجموع الإيرادات غير المتكررة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قيمته ٢٠,٨ مليون دولار (مقابل ٤,١ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧). وبتصنيف عائدات التأمين ضد مخاطر الكوارث الواردة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ نتيجة هطول الأمطار بمستوى أعلى من المعتاد بسبب الإعصارين، يتبيّن أن الإيرادات غير المتكررة الأخرى كانت أعلى من الميزانية بنسبة ٢٣ في المائة وأكثر من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بنسبة ٣٣ في المائة. وكانت الإيرادات المتأتية من المنح المساهم الأكبر في

ذلك المبلغ، وتضمنت الدفعة الأولى من المنحة الحادية عشرة من صندوق التنمية الأوروبي البالغة ٤,٨ ملايين دولار التي وردت خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لدعم الميزانية.

١٩ - وبلغ إجمالي النفقات المتكررة (باستثناء النفقات الرأسمالية) ٢١٨,٨ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ (مقابل ٢٠٧,٩ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧). ومثل ذلك انخفاضاً في الإنفاق للسنة ٢٠١٧/٢٠١٨ قدره ٩,٩ ملايين دولار أو ٤ في المائة عن تقديرات الميزانية، لكنه تجاوز حصيلة السنة السابقة بمقداره ١١,٠ مليون دولار أو ٥ في المائة.

٢٠ - وتضمن إجمالي الإنفاق خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ مبلغ ٨٧,١ مليون دولار (٤٠ في المائة لتغطية تكاليف الموظفين، والتي كانت أقل بـ ٢,٤ مليون دولار مما هو مدرج في الميزانية نتيجة للتأخيرات في عملية الاستقدام، التي تفاقمت بسبب مرور الإعصارين). وتشهد الزيادة البالغة ٥,١ ملايين دولار (٦ في المائة) عن نتائج السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ على الجهود التي بُذلت لملء الوظائف الشاغرة.

٢١ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فيما يخص ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، حُدّد هدف الإيرادات المعتمدة بمبلغ ٢٧٩,٦ مليون دولار (أي بزيادة قدرها ١١,٤ مليون دولار عن حصيلة الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨)، وهدف النفقات المتكررة بمبلغ ٢٤٢,٢ مليون دولار، وهدف النفقات الرأسمالية بمبلغ ٣٧,١ مليون دولار، وهدف النفقات غير المتكررة بمبلغ ١٠,٧ ملايين دولار. ومن المتوقع أن يصل العجز التشغيلي للسنة المالية إلى ١٠,٤ ملايين دولار، الأمر الذي يعزى أساساً لتعزيز صندوق التنمية الأوروبي من أجل تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أعقاب الإعصارين المداريين. ومن المتوقع تمويل العجز التشغيلي من الاحتياطات النقدية من السنوات السابقة.

٢٢ - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على إيرادات الشركات أو ضرائب على دخل الأفراد أو ضرائب على مكاسب رأس المال أو على الميراث. وتدفع الشركات الأجنبية رسوماً للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٣ - تمثل السياحة والخدمات المالية أبرز قطاعين اقتصاديين. وحسب التقديرات، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٧ بالأسعار الجارية ما مقداره ٩٦٠ مليون دولار مقارنة بـ ٨٩٣,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن النمو الحقيقي المقدر للاقتصاد في عام ٢٠١٧ بلغ نسبة (-١,٥) في المائة بالقيم الثابتة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يمكن أن يعزى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى الإعصارين الذي تعرّض لهما الإقليم في عام ٢٠١٧، وللذين كان لهما أثر مباشر على قطاع السياحة الذي كان المحرك الرئيسي للنمو على مر السنين. وتتوقع حكومة الإقليم أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو ٦٥٠,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٨، مما يمثل نمواً بنسبة ٢,٥ في المائة، مقارنةً بجوالي ٦٣٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧.

٢٤ - ووفقاً لتقييم للأضرار والخسائر أجزته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضت فيه الآثار والتداعيات الاقتصادية المترتبة على إعصاري إيرما وماريا، ألحق الإعصاران أضراراً معتدلة في جميع أنحاء الإقليم. وأظهر تقييم القطاع الفرعي للسكن أن ١٧ ٢٢٠ شخصاً (٥٥ في المائة من مجموع السكان) تأثروا من جراء الإعصارين. وفي قطاع التعليم العام، تأثر ٣ ٩٧٧ من الطلبة و ٣٠٥ من المعلمين بسبب الانقطاع الناجم عن الأضرار اللاحقة بالمرافق أو تعذر الدراسة في المدارس التي استُخدمت كملاجئ. وكانت الأضرار التي لحقت بقطاع الصحة طفيفة، مما أتاح عودته إلى العمل في غضون يومين إلى أربعة أيام.

باء - السياحة والبناء

٢٥ - لا تزال السياحة القطاع الرئيسي في الإقليم، إذ إنهما ظلت تساهم بما يزيد عن ٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧. وتساهم السياحة أيضاً بأكثر من ٢٥ في المائة من الإيرادات المتكررة السنوية التي تجنيها الحكومة. ويضطلع كل من المستثمرين والزوار الأجانب بأدوار هامة، وخاصة القادمون من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ عدد الوافدين على متن السفن السياحية حوالي ٨٣١ ٧٦٥ زائراً في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل أكثر من ثلثي مجموع الزوار. وانخفض عدد السفن بواقع ٢٣ سفينة وعدد الوافدين على متن السفن السياحية بحوالي ٩٨ ١٣٦ زائراً مقارنة بعام ٢٠١٦. ولا تزال الغالبية العظمى من السياح الذين يمكنهم في البلد تقيم في منتجعات جزيرة بروفيدينسايليس. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الفنادق والمطاعم بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٧ بفعل آثار الإعصارين اللذين وقعا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ على ذلك القطاع.

٢٦ - ووفقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تضررت السياحة بشدة من جراء الإعصارين اللذين ضربا الإقليم في عام ٢٠١٧، حيث نالها القسط الأعظم من الأضرار والخسائر التي تكبدها الإقليم. وبلغ مجموع الأضرار في قطاع السياحة ما يقدر بـ ١٢٦,٦ مليون دولار.

٢٧ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، نمت أنشطة البناء بنحو ١٠ في المائة في عام ٢٠١٧، وكان من المتوقع أن يزداد نموها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ نتيجة الحجم الكبير لأنشطة الإعمار والاستثمارات من جانب الحكومة والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون النمو إيجابياً في الأعوام المقبلة.

جيم - الخدمات المالية

٢٨ - تتمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات، والمصارف والتأمين، مصادر للإيرادات الخارجية لجزر تركس وكايكوس. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يُجنى قسط كبير من عائدات قطاع الخدمات المالية في الإقليم من منح تراخيص لشركات إعادة التأمين التابعة الصغيرة التي تعمل أساساً في الولايات المتحدة. أما إصدار رخص تقديم الخدمات المالية الدولية والإشراف عليها وتطويرها في الإقليم، فهو مُسند إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضاً خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، ظل هذا القطاع في مجمله قوياً، حيث بقس عدد المصارف ثابتاً مقارنة بالسنة السابقة.

٢٩ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع الأصول في القطاع المصرفي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ ما مقداره ٢,٢ بليون دولار، أي بنمو قدره ٥٥٦,٤ مليون دولار (٤,٣٣ في المائة) بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. واستجابة للضغوط الاقتصادية الناجمة عن الإحصارين، والاشتراطات بموجب المعيار ٩ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، عززت المصارف المخصصات المتعلقة بمخاطر القروض. إذ ازداد مجموع المخصصات بنسبة ٢٠,٦ في المائة، وشكّل نسبة ٦٨,٩ في المائة من القروض المتعثرة، مقابل ٤٤,٨ في المائة في السنة السابقة. وسُجّل نمو مستمر في قطاع التأمين الدولي، حيث ارتفع عدد شركات إعادة التأمين المملوكة لمنتجحي التأمين بما مقداره ٣١٧ شركة (٥,٤ في المائة) ليصل إلى ٤١٠ شركات.

٣٠ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة الإقليم البحث عن شركاء لترميم معهم اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية. فقد وقّع الإقليم الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة ٦ من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية في برلين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ووقّع الإقليم أيضاً ترتيبات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٣١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت جزر تركس وكايكوس ترتيباً ثنائياً مع المملكة المتحدة في إطار مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ستتاح لسلطات إنفاذ القانون بموجب هذا الترتيب، الذي دخل حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، إمكانية الاطلاع بصورة آنية على معلومات عن الملكية النفعية المتعلقة بالشركات والكيانات القانونية المسجلة في نطاق الولاية القضائية لكل من تلك السلطات.

٣٢ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالتقدم الذي أحرزته الأقاليم ذات المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في تبادل المذكرات بشأن تبادل المعلومات عن الملكية النفعية لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع ومبادلة واستخدام بيانات الملكية النفعية في الحالات التي لا تكون فيها موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب المجلس بتعاون الأقاليم في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجرائم المالية، وبتعاون الأقاليم البناء مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (ضرائب الأعمال التجارية) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني باسترداد الأصول. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بتوفير القيادة في جهود التصدي للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل لكي يتسع نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليشمل الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تكون الأقاليم طلبت ذلك، وبتحديد مسار واضح لهذه العملية بناء على الاجتماع الذي عُقد خلال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٣٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوقّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة

الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، مشروع مرسوم ملكي يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل.

دال - الزراعة وصيد الأسماك

٣٤ - عادة ما تسهم الزراعة وصيد الأسماك بأقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة، وهو يتكون أساساً من زراعة الخضروات والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد منتجون تجاريون كبار أو متوسط الحجم لأي من المحاصيل أو الماشية. ويعدّ صيد الأسماك القطاع الأولي الرئيسي في الإقليم.

هاء - الاتصالات والمرافق العامة

٣٥ - مرافق الاتصالات والنقل في الإقليم جيدة نسبياً. فشبكات الطرق تغطي نحو ٣٧٠ كيلومتراً، منها ١٧٠ كيلومتراً من الطرق المعبّدة في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وجزر كايكوس. ولكن نتيجة لآثار إعصاري إيرما وماريا، أصبحت الاتصالات خارج جزيرة بروفيدنسياليس سيئة لكنها آخذة في التحسّن تدريجياً.

٣٦ - ووفقاً للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لحقت أضرار شديدة بشبكة الطاقة خلال الإعصارين، حيث بلغت نسبة الأضرار في البنى التحتية في جزر مثل ترك الكبرى ما نسبته ٩٠ في المائة. وعلى الرغم من أن توليد الطاقة لم يتأثر، فقد تضرر ٤٨٥ عموداً و ٥٠٠ محمول مما أسفر عن حالات انقطاع للكهرباء على الصعيد الوطني دامت أكثر من ستة أسابيع. وأثر النقص في إمدادات الكهرباء على المرافق الصحية، وإمكانية الحصول على المياه، والخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وجهود الإنعاش.

٣٧ - وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، يقع المطار الرئيسي منها في جزيرة بروفيدنسياليس، في حين يقع مطاران صغيران في ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية. وتنظّم رحلات إلى أنتيغوا وبرودا، وجزر البهاما، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، وكوبا، والمملكة المتحدة، وهاتي، والولايات المتحدة (بما في ذلك بورتوريكو).

٣٨ - ويقع ميناء ساوث دوك التجاري الرئيسي في بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري ومرافق للسفن السياحية. ويوجد في كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

٣٩ - وتوفر ثلاث شركات للاتصالات خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية في الإقليم. وتوجد في الإقليم محطتان تلفزيونيتان. وتتعدّد الصحفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان مواقع شبكية أيضاً.

٤٠ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تقدّم خدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في الإقليم (باستثناء جزيرتين شعابيتين منخفضتين وجزيرة واحدة) جهة توريد ممتكاملة رأسياً. وتنتج الطاقة الكهربائية كلها باستثناء ٥,٠ في المائة مولدات كهربائية تعمل بالديزل. وقد بيّنت دراسات عديدة أن تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لن تكون مجدية من الناحية الاقتصادية فحسب، بل إنها ستوفر أيضاً بديلاً أقل تكلفة للمستهلكين الأفراد، نظراً لارتفاع تكلفة توليد الكهرباء. والعمل جارٍ لإصلاح اللوائح التنظيمية بما يتيح الاستفادة من الطاقة المستدامة على النحو الذي أوصى به في مشروع

سياسة الطاقة لجزر تركس وكايكوس. ويجري وضع استراتيجية وطنية قادرة على التكيف للتحويل في مجال الطاقة، مع التركيز على بناء القدرة على التكيف، وتوليد الطاقة الأقل كلفة، وموثوقية الإمدادات، والاستدامة البيئية. ويجري أيضا وضع تشريعات في مجال التخطيط المتكامل للموارد من أجل تقاسم الدعم التشريعي اللازم لعملية التخطيط المتكامل للموارد على نحو يكفل النظر في إدراج جميع موارد الطاقة المحلية في حافظة الطاقة، إضافة إلى التقيّد بأفضل المعايير والممارسات في هذا المجال.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٤١ - أشار تقرير التعداد الأولي الذي أُجري في الإقليم عام ٢٠١٢ إلى أن مجموع السكان يبلغ ٣١ ٤٥٨ نسمة، منهم ١٦ ٠٣٧ من الذكور (٥١ في المائة) و ١٥ ٤٢١ من الإناث (٤٩ في المائة). وتُفوق أعمار حوالي ٧٤ في المائة من مجموع السكان الثمانية عشر عاماً. ووفقاً للمعلومات الرسمية، يعيش في جزر تركس وكايكوس أشخاص من نحو ٧٠ بلداً. وفي عام ٢٠١٢، كان رعايا هايتي أكبر مجموعة إذ يمثلون نسبة ٣٤,٧ في المائة من السكان، يليهم رعايا الجمهورية الدومينيكية بنسبة ٤,٨ في المائة. وتقدّر حكومة الإقليم أن مجموع السكان في عام ٢٠١٨ بلغ ٣٦٩ ٤١ نسمة.

٤٢ - ومجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة تنظيمية تابعة لحكومة الإقليم، هو الجهة الوحيدة التي تقدّم استحقاقات التأمين الاجتماعي للعاملين بأجر داخل الإقليم من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً.

باء - العمل والهجرة

٤٣ - لا يزال القطاع العام يمثّل أحد المصادر الرئيسية لفرص العمل في الإقليم. وتشمل قطاعات العمل الرئيسية الأخرى السياحة والبناء والخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية الدولية. ووفقاً لتقرير استقصاء التجارة والقوة العاملة لعام ٢٠١٧، بلغ عدد الأشخاص في القوة العاملة ٤١٨ ٢٥ شخصاً، ٦ في المائة منهم مسجّلون كمواطنين عن العمل.

٤٤ - وفقاً للدراسة الوطنية المتعلقة بالمهارات لعام ٢٠١٧، يُعدّ قطاع الفنادق والخدمات أكبر مصدر لفرص العمل في الإقليم. ويشكّل أهل جزر تركس وكايكوس نسبة ٧٦ في المائة من الأشخاص العاملين في قطاع الخدمات المالية، وهو أكبر مصدر لفرص العمل لأهل جزر تركس وكايكوس حسب النسبة المئوية في الإقليم. وكشفت للدراسة الوطنية المتعلقة بالمهارات أن أهل جزر تركس وكايكوس يشكّلون نسبة ٩ في المائة من الموظفين في الإدارة العليا.

٤٥ - وتشير بيانات من التعداد الأولي لعام ٢٠١٢ إلى أن المهاجرين يمثلون ٥٧,٥ في المائة من السكان البالغين من العمر ١٨ عاماً فما فوق. وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو المهاجرين أعلى بكثير من معدل نمو المواطنين.

٤٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، استحدثت الإقليم منذ عام ٢٠١٢ نظاماً شفافاً ومبسّطاً للحصول على صفة مواطن إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار. وفي عام ٢٠١٥، سنّ الأمر التشريعي الجديد المتعلق بصفة أهل جزر تركس وكايكوس، الذي يحدد شروط الحصول على صفة أهل الجزر

باعتبارها حقا مكتسبا أو صفة يمكن منحها، بموجب دستور جزر تركس وكايكوس لعام ٢٠١١. ووفقا لوزارة مراقبة الحدود والعمالة في حكومة الإقليم، صفة أهل جزر تركس وكايكوس هي أعلى صفة هجرة تعطى للأشخاص الذين اكتسبوا أو مُنحت لهم بعد التقدم بطلب الحصول عليها بموجب قوانين جزر تركس وكايكوس. وعليه، فإن أهل جزر تركس وكايكوس وحدهم يمكنهم القيام بما يلي: أن يصوّتوا في الانتخابات؛ أن يتقدموا بطلبات للحصول على أراضي التاج السكنية وأن يُنظر في طلباتهم؛ أن يتقدموا بطلبات للحصول على منحة دراسية حكومية إقليمية وأن يُنظر في طلباتهم؛ أن يتقدموا بطلبات للحصول على ترخيص مزاولة الأعمال من فئة تراخيص مزاولة الأعمال المقيّدة وأن يُنظر في طلباتهم. وإضافة إلى ذلك، أقرّ البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أمرا تشريعا بشأن الهجرة يتضمن أحكاما تتعلق باللجوء. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يدل على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

٤٧ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ما زال أمن الحدود مصدرا رئيسيا للقلق. وقد جرى تحديث محطة الرادار الساحلية. وتنتظر الدولة القائمة بالإدارة في إقامة تعاون دبلوماسي مع بلدان المنشأ التي يفد منها اللاجئين غير الشرعيين كمبادرة للتخفيف من الأنشطة غير الشرعية. وقد أثبتت علاقات العمل مع فرع الشرطة البحرية وغيرها من وكالات التدخل أنها أداة مهمة في جهود اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هويتهم.

جيم - التعليم

٤٨ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ أعوام و ١٦ عاما. وتوجد في الإقليم ٤٧ مدرسة تشمل مراحل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومة الإقليم إدارة ١٠ مدارس ابتدائية وأربع مدارس ثانوية. ومع أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نسبة التلاميذ المسجلين في المدارس العامة تبلغ ٨٠ في المائة تقريبا. وتوجد أيضا مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين أهل الجزر بنسبة ٩٨ في المائة، في حين أن هذا المعدل أدنى بكثير في أوساط المهاجرين.

٤٩ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية متوسطة هي الكلية المتوسطة لجزر تركس وكايكوس ولها فرعان في ترك الكبرى وبروفيدنسياليس، وهي تتيح الدراسة لمدة سنتين أو أربع سنوات.

٥٠ - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسدها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لمدة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وإضافة إلى ذلك، تتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتعليمهم العالي أو المهني.

٥١ - وتتضمن خطة قطاع التعليم للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ ثمانية متطلبات استراتيجية وأربع مسائل شاملة فيما يتعلق بالتعليم في الإقليم، وتحدد النتائج المتوقعة والاستراتيجيات الرئيسية اللازمة لتحقيقها.

دال - الصحة العامة

٥٢ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، طرأ تحسن على المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس في السنوات الأخيرة بعد افتتاح مستشفىين في بروفيدنسياليس وترك الكبرى. وتحال الحالات الخطيرة إلى الخارج، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي إلى جامايكا أو جزر البهاما أو الجمهورية الدومينيكية. وإذا لم تكن الخدمات المطلوبة متاحة على الصعيد الإقليمي، تحال الحالات الخطيرة إلى مرافق خارج منطقة البحر الكاريبي. وتتولى إدارة الرعاية الصحية الأولية تشغيل مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع الجزر.

٥٣ - ووفقا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تتضمن الخطة المتعلقة بقطاع الصحة المعنونة "رؤية عام ٢٠٢٠" استراتيجية لتحديد الرعاية الصحية الأولية تمهد إلى التقليل من استخدام خدمات المستشفيات الباهظة التكلفة، وإلى تحسين الفرص المتاحة للحصول على الرعاية الصحية الأولية.

٥٤ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، رحب المجلس بمواصلة الدعم الذي تقدمه وزارة الصحة في المملكة المتحدة للأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي باللوائح الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة، وبمواصلة التزامها بتلك الأنشطة بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة في إنكلترا. ورحبت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أيضا بإسهامات وزارة الصحة وإدارة الصحة العامة في إنكلترا في توفير استجابة لحالات الطوارئ في مواجهة إعصار إيرما من خلال الإسراع بإيفاد خبراء فنيين في مجال الصحة العامة لدعم حكومات الأقاليم. وأعربت عن التزامها بمواصلة العمل بشأن مسائل الصحة العامة مع مواصلة الأقاليم المتضررة بذل جهودها للتعافي. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية إذكاء الوعي وبناء القدرات والخبرات في الأقاليم فيما يتعلق بالتصدي للأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وبآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم. وأعلنت التزامها بالتعاون على معالجة تلك القضايا الهامة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٥٥ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال معدل الجريمة في جزر تركس وكايكوس منخفضا مقارنة بدول أخرى في منطقة الكاريبي. ومع أن معظم الجرائم تتمثل أساسا في السرقة والسطو، ثمة أيضا بعض الجرائم العنيفة كجرائم السطو المسلح والقتل. ولا تزال حيازة الأسلحة النارية غير المشروعة هدفا رئيسيا ذا أولوية. وخلال الأعوام الثلاثة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٥، تراجعت الجريمة بنحو ٣٢ في المائة. وحصلت دائرة الشرطة على تدريب مكثف في مجال حماية الأطفال، وافتتح مرفق مخصص لذلك في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويعمل في المركز أفراد من الشرطة ومقدمو خدمات في مجال العمل الاجتماعي والصحة، وتستخدم فيه أحدث المعدات المتاحة. ووفقا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ست جزر تركس وكايكوس تشريعات تجرم الاتجار بالبشر وتعكس أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، تم الإبلاغ عن ٣٥٢ حالة عنف عائلي. ويوفر الأمر التشريعي المتعلق بالعنف العائلي لعام ٢٠١٤ قدرا أكبر من الحماية لضحايا العنف العائلي.

٥٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تتعاون قوات الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس مع القطاع الخاص، ووقعت مذكرة اتفاق رسمية مع إدارة شرطة ميامي بيتش، وتعمل بشكل وثيق في إطار عملية

جزر البهاما وجزر تركس وكايكوس مع قوات الشرطة الملكية لجزر البهاما، وكذلك مع حرس السواحل ووكالة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة. ويقدم جميع هؤلاء الشركاء الخدمات والتمويل للعمل المشترك على مكافحة الجريمة في جزر تركس وكايكوس، حيث يوفر موارد إلى جانب تلك التي تمولها الحكومة والمملكة المتحدة.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٨، واصلت المملكة المتحدة تغطية تكاليف وظيفة مستشار شؤون إنفاذ القانون الذي مقره ميامي في الولايات المتحدة، لتنسيق وإدارة وتيسير تقديم التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون في الإقليم. وعلاوة على ذلك، ظلت السفينة RFA Mounts Bay تعمل في البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالة حدوث أزمات في المنطقة. ومن المتوقع أن تظل السفينة في منطقة البحر الكاريبي خلال موسم الأعاصير للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعملت السفينة RFA Mounts Bay أيضا مع قوات بحرية أخرى ومع حرس السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. ووفرت السفينتان RFA Mounts Bay و HMS Ocean إغاثة إنسانية حيوية في المنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة التي تضررت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ من إعصاري إيرما وماريا، وهي أنغويلا وجزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس.

٥٨ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أسفر تحقيق جنائي واسع النطاق أجراه الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة، الذي عُيّن خلال فترة الإدارة المؤقتة، عن محاكمة تسعة أفراد من الحكومة السابقة. وقد بدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وكان من المتوقع أن تدوم بين ١٢ و ١٨ شهرا. لكن نظرا إلى عدد من حالات التأخير، لأسباب منها تغيير المحامين ومرض أفراد من الهيئة القضائية، إضافة إلى إعصاري إيرما وماريا اللذين تسببا بتأخير دام ثلاثة أشهر، لا تزال المحاكمة مستمرة. وقد اختتم الادعاء مرافعته في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقدمت هيئة الدفاع مذكرات تفصيلية تبين فيها دواعي عدم مواصلة القضية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان من المتوقع أن تنعقد المحاكمة مجددا في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ للبت في تلك المذكرات.

واو - حقوق الإنسان

٥٩ - بالإضافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جرى توسيع نطاق تطبيق الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. وبات من حق سكان الإقليم أيضا تقديم التماس فردي إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٦٠ - وبغية تعزيز إطار حقوق الإنسان في الإقليم، تضمن دستور عام ٢٠١١ ديباجة أكد فيها شعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني في سعيه إلى ضمان الكرامة والرخاء والمساواة والحب والعدل والسلام والحرية للجميع. وإضافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع من الدستور الذي ينظم حقوق الفرد وحرياته الأساسية يوفر إطارا قانونيا شاملا وجامعا يتواءم بشكل أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية من دستور عام ٢٠٠٦ السابق، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقا محميا.

- ٦١ - وأنشئت لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨ بوصفها مؤسسة من المؤسسات المكلفة بحماية الحكم الرشيد بموجب الإطار المحدد في دستور عام ٢٠١١. وتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر التشريعي المتعلق بلجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس لعام ٢٠١٣.
- ٦٢ - وينص الأمر التشريعي المتعلق بأشكال المساواة لعام ٢٠١٢ على الحماية من التمييز، إضافة إلى ما يرد بذلك الشأن في دستور عام ٢٠١١، وهو يحدد الجوانب المشمولة بالحماية وهي السن، والإعاقة، والزواج، والرأي السياسي، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو المعتقد، والجنس والميل الجنسي.
- ٦٣ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار التزامهم بكفالة النهوض بشعوب الأقاليم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ومعاملتهم معاملة عادلة وحمايتهم من التجاوزات، وناقشوا عزمهم المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، رحب المشاركون في الاجتماع بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضيرات لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد زعماء الأقاليم من جديد أيضا التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة والأقاليم التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظ المشاركون التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين وقعا مؤخرا، واتفقوا على أن رفاه الأطفال ينبغي أن يظل أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافة إلى ذلك، رحبوا بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم لتعزيز تعاون أكثر فعالية بين الأقاليم من أجل حماية الأطفال.

خامسا - البيئة

- ٦٤ - تتولى إدارة البيئة والموارد الساحلية في الإقليم مسؤولية حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الجزر. ويتوقف معظم اقتصاد الإقليم المعتمد على السياحة على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وبينما تشهد جزيرة بروفيدنسialis، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد العديد من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، تنمية بنسق أبطأ. ولا تزال كايكوس الشرقية في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.
- ٦٥ - وتشترط الإدارة إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية على نحو يكفل ألا تتسبب تلك التنمية بأضرار لا مبرر لها على البيئة وأن تُراعى فيها أفضل الخيارات و/أو أن يُخفف من آثارها الحتمية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تولى العناية الواجبة للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.
- ٦٦ - ويشارك الإقليم بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاربية لمصائد الأسماك، وتناقش فيها المسائل المتصلة بالتخطيط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث، إلى جانب المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضا توفير الأموال لمشاريع تركز على الاستدامة البيئية.

٦٧ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أقرت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا بمثابة تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الظواهر المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلنت التزامها بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ لضمان مراعاة آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بصورة كاملة في المفاوضات. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار بشأن مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ ليشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدما بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو ليشمل الأقاليم التي أبدت استعدادها لذلك. وجرى التشديد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بسبل منها الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦٨ - جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة.

٦٩ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهو عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. بالإضافة إلى ذلك، الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية. وترتبط جزر تركس وكايكوس، بصفتها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي من أقاليم المملكة المتحدة، بالاتحاد الأوروبي ولكنها ليست عضوا فيه.

٧٠ - وحضرت ممثلة جزر تركس وكايكوس الاجتماع العادي التاسع والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في مونتيفغو باي، جامايكا، في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨. وأصدر المؤتمر بيانا أشار فيه رؤساء الحكومات بقلق بالغ إلى التعديلات المدخلة على تشريعات المملكة المتحدة في إطار قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي اعتمد مؤخرا، معربين عن تضامنهم مع الأقاليم المتضررة من ذلك الإجراء الانفرادي المتمثل في التشريع في مجالات سياساتية محلية كانت مخولة دستوريا للأقاليم دون موافقة ومشاركة شعوبهم، وأشاروا إلى أن الإجراء يتعارض مع ترتيب بديل يتعلق بالسجلات العامة سبق الاتفاق عليه مع حكومة المملكة المتحدة وتُقد بتكلفة كبيرة تكبدتها أقاليم ما وراء البحار.

٧١ - ووفقا لبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "بريكسيت"). وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أفراد أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الأمن والاستدامة الاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٧٢ - ترد في الفرع أولاً أعلاه معلومات عن المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧٣ - في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك في عام ٢٠١٧، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكد المشاركون في الاجتماع مجدداً أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وأن ذلك يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع مكونات حكومة المملكة المتحدة.

٧٤ - وكانوا قد التزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وذكّر أيضاً أن المملكة المتحدة ستواصل دعم المطالب فيما يتعلق بالأقاليم التي لديها سكان دائمون يرغبون في رفع اسم الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقتهما الدستورية كانت البنية الصحيحة، فقد نُقلت السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أكد كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار من جديد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، الذي عُقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الموافق الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل العمل على المسائل الدستورية معفرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار على نحو أكثر انتظاماً وبما يكفل نجاح الترتيبات الدستورية وتطورها بفعالية بغية تحقيق أفضل رغبات تلك الأقاليم والمملكة المتحدة.

٧٥ - وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا. وقال إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأقاليم وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

٧٦ - ومضى يقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت في البيان الصادر عن الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامها بشراكة سياسية حديثة تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها، ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفترض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية. وذكّر أيضاً أن حكومة بلده سعت لمساعدة أقاليم ما وراء البحار على مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة، ولدعم طلب أي إقليم لديه سكان دائمون يرغبون في رفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧٧ - وذكر أن مسؤولية وهدف حكومة بلده الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هو كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتَوَقَّع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة من أجل الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وقال إن حكومة بلده تقدم الدعم للأقاليم في تلك المجالات.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٨ - اتخذت الجمعية العامة، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، القرار ١٢٠/٧٣ من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ٢٠١٨ (A/73/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر تركس وكايكوس عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر تركس وكايكوس هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في ذلك الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أعربت مجددا عن تأييدها لإعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم ولأعمال لجنة استعراض الدستور وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على بذل مزيد من الجهود في ذلك الصدد؛

(هـ) أحاطت علما بمواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطيا للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقرره شعبه؛

(و) لاحظت النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري داخل الإقليم، وأكدت أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المهمة في عملية التشاور؛

(ز) أكدت على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات الاستطلاع الشعبي؛

- (ح) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛
- (ط) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ي) شددت على أنه ينبغي أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛
- (ك) رحبت بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم؛
- (ل) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر تركس وكايكوس ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر تركس وكايكوس والدولة القائمة بالإدارة؛
- (م) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر تركس وكايكوس، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ن) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛
- (س) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، وهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في وجه التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛
- (ع) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية برصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ف) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن توفر كل ما يلزم من مساعدة إلى الإقليم، وأن تدعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام ٢٠١٧؛

(ص) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر تركس وكايكوس وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

خريطة جزر تركس وكايكوس

